مخصوصًا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم ابن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقًا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور وبعد وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدا او قول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له .
في فلك ماخر في اليم مشحونا . فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخا المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح اليا المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحا المهملة المملو او ليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف حكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود ههنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي آمرين او من ضمير المفعول وهو الها في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سوا للسائلين فسوا حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هولا ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا . فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام .
يوم الوغى متخوفا لحمام . فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحا المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغا بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك .
يا صاح هل حم عيش باقيا فترى . لنفسك العذر في ابعادها الاملا .

فيما

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحا المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجي الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع فصل وللحال الموسسة مع صاحبها ثلاث حالات كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان يتاخر عنه وان يتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجا زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جا ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيين تقدمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقدمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا له الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقدمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجي فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زايد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقدمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسئلة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر .
تسليت طرا عنكم بعد بينكم . بذكراكم حتى كانكم عندي .

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1